العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر
ـ دراسة قياسية ـ *

أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة

م. سوسن كريم هودان الجبوري
جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2015/1/16 تاريخ قبول النشر: 2015/2/3

The Relation between the independence of the central bank and the exchange rate in Egypt

Abstract

The parking central banks to pyramid the central system and higher control over the banking system and doing most of the job and that of them and the government's job bank, made some intellectuals and professionals economists that called for the need to give great importance to the independence of central banks from the state and as a result of some of the inflationary trends that have emerged and which they attributed these to the direct or indirect control of the government in the central bank Venmy this trend towards the need to grant full independence of the Central Bank and perhaps this growth has increased in three of the last century contracts where is all of the Bundesbank (Albandzbank) and the US central bank (Fed) and the Swiss Central Bank of the most famous examples of this, as several pieces of legislation were issued during the first of this century the contract to promote the independence of central banks in many countries, such as France, New Zealand, Mexico, Chile and Venezuela, not to mention as stipulated in the Maastricht Treaty on Bank ECB, and in the same direction radical shift in the legislation central banks of some developing countries, and according to the advice of the central banks of developed capitalist countries from the joint relationship with central banks in developing countries has occurred after the latter mostly belonging to Ministry of Finance and contribute significantly and effective in the financing of development in accordance with the directives of the government, and therefore should be given great importance to the issue and study the effect of this independence on economic variables, particularly monetary ones, which is the exchange rate the most important Bcesp direct relationship to the central bank, came this research to study this relationship between the independence of the Central Bank and the exchange rate in the state from developing countries, namely Egypt, the study found a group of the most important conclusions of the Central Bank of Egypt has obtained the independence of the ratio stood at 50%.

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه، للباحثة سوسن كريم الجبوري، "استقلالية البنك المركزي واثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق"، كلية الادارة واقتصاد، جامعة الكوفة.

المقدمة introduction

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة اذ أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإذا كان القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار. ولذلك فقد حظيت موضوعة استقلالية البنك المركزي بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية وخاصة الدراسات المالية والمصرفية، وذلك لتأثيرها في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال ما يمتلكه البنك المركزي من صلاحيات وإمكانيات تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية، وهذا ما يبرر سعي العديد من البلدان لمنح الاستقلالية لبنوكها المركزية.

مشكلة البحث study problem

تتحدد مشكلة البحث في (عدم الوضوح الذي يكتنف علاقة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في مصر مع الحكومة ولاسيما في ميدان السياسة المالية وتأثيراتها التي تمتد لتغطية دور السياسة النقدية مما ينجم عن ذلك من تأثيرات على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال سعر الصرف.

هدف البحث study objective

إن البحث يرمي الى تحقيق جملة من الاهداف التي تمثل السبيل الى وضع الحلول اللازمة للمشكلة موضوع الدراسة وكما يأتي:

1- اعطاء توضيح وافي يغطي الجانب النظري من البحث يتمثل بمفهوم الاستقلالية ومعاييرها والنظريات المفسرة لها.
2- تحليل أهمية توفر استقلالية للبنك المركزي المصري كشرط ضروري لأداء دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية في البلد.
3- قياس استقلالية البنك المركزي في مصر.
4- دراسة التأثير الذي تحدثه تلك الاستقلالية على سعر الصرف في مصر.

فرضية البحث study hypothes

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن استقلالية البنك المركزي لها اثار ايجابية على مؤشر الاستقرار النقدي المتمثل بسعر الصرف في مصر)

هيكلية البحث study structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تضمينه مقدمة واربعة مباحث خصص المبحث الأول منها ليتناول الاطار النظري لاستقلالية البنك المركزي، اما المبحث الثاني فقد تناول الاطار المفاهيمي لسعر الصرف وعلاقته بالاستقلالية، وجاء المبحث الثالث ليتخصص في قياس استقلالية البنك المركزي المصري، اما المبحث الرابع فقد تناول تحليلا قياسيا لأثر استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف في مصر، كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الاول
استقلالية البنك المركزي ـ تأطيراً نظرياً-

المطلب الأول: مفهوم الاستقلالية The Concept Of Independence

تعني استقلالية البنك المركزي(ICB) أن البنك يكون مفوضا بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

قد يعتقد البعض ان استقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية او الهيكل التنظيمي ... الخ، ولكن في الواقع ان البنك المركزي ليس سوى

مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسسي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها البنك المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة[1]، وعليه يمكن ان نستعرض عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي نذكر منها ما يأتي:

المفهوم الاول: وهو المفهوم الذي اشار له مايكل ابدجمان اذ عرف الاستقلالية بأنها " تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي ان البنك المركزي يسمع اراء الحكومة اومن يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له وحده" وذلك في معرض حديثه عن استقلالية النظام الاحتياطي الفدرالي الامريكي[2]

المفهوم الثاني: ويرى أن استقلالية البنوك المركزية تشير إلى "حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي Isolation of the central bank from political pressure الذي تمارسه الحكومة، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية.[3]

المفهوم الثالث: ويشير الى انها "مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولين الرئيسيين في البنوك المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون"[4].

المفهوم الرابع: تركز حول مفهوم الاستقلالية في ضوء وظيفة البنوك المركزية في رسم وادارة السياسة النقدية اذ يوضح هذا المفهوم ان الاستقلالية هي " قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية أو أجهزتها"، او"هي وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام بأهداف السلطة المالية ".[5]

المفهوم الخامس: يشير الى " أن استقلالية البنوك المركزية لا تعني الانفصال التام total separation بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة" ،اذ الاستقلالية من الوجهة القانونية بأنها حجم السلطات الممنوحة Powers granted للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم إمكانية مساءلة البنك عن تحقيق اهدافه والتركيز على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساس للبنك المركزي والدستور"[6] .

---

1 خلف محمد الجبوري ،" **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة2004**" ، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٧ / العدد – ٢٣ ،2011 ،ص72.

2 مايكل ابدجمان، "**الاقتصاد الكلي**" ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر، الرياض ، 1988 ، ص563 .

3 انظر الى:

- امية طوقان،" **دور المصارف المركزية في ارساء الساسة النقدية** "، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية ، 2005 ، ص3

- *Mark Swinburne and Marta Castello – Branco , "* **Central Bank Independence and Central Bank Factions , in , the Evolving Role of Central Banks** *, I.M.F. , Washington , 1991 , P418*

4 نبيل حشاد ، "**استقلالية البنوك المركزية بين التاييد والمعارضة** "، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد1، بيروت ،لبنان ، 1994 , ص87.

5 انظر الى :

- احمد شعبان ،محمد علي،: **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص300.

- *Nuran Gokbudak ,"* **Central Bank Independence , the Bundes bank experience and the Central bank of the Republic turkey , (Selected discussion papers)** *C.B.R. of turkey , Ankara , 1997 , P162*

6 انظر الى:

اما الباحثة فترى ان الاستقلالية يمكن ان ترتكز على جانبي اهداف البنك المركزي (اهداف السياسة النقدية) ووسائل تحقيق تلك الاهداف، مع تحقيق التوافق والانسجام مع السياسة العامة للدولة، اي لا يكون هنالك تضارب بين استقلالية البنك المركزي وتحقيق اهداف سياسة الحكومة او الدولة (السياسة المالية).

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لاستقلالية البنوك المركزية

يرى "توماس ماير" ان تفسير تصرف البنوك المركزية يعتبر اكثر اهمية من طريقة تنظيمها، ولا يمكن فهم طريقة تصرف تلك البنوك من خلال قراءة قوانينها، بل يجب النظر الى ما تقوم به من تطبيق للنظريات التي توضح اعمالها، وقد انطلق في ذلك من سؤال مهم وهو ما الذي يحاول البنك المركزي ان يعظمه لأقصى درجة ؟ ويقول انه عندما نتعامل مع الشركات مثلا فأننا نفترض انها تحاول ان تزيد من ارباحها، ونفسر سلوكها على هذا الاساس، وكذلك الحال بالنسبة لتصرف الافراد فأنهم يحاولون تحقيق اقصى منفعة ممكنة من دخلهم، ولكن كيف نفسر سلوك البنك المركزي؟ والاجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول واختلاف الازمنة، ولذلك فقد وضع لنا بعض النظريات التي تفسر سلوك البنك المركزي منها كهيئة مستقلة[1].

اولا: نظرية المصلحة العامة:

ترى هذه النظرية ان البنك المركزي يعد خبيرا فنيا يحاول تحقيق اقصى رفاهية ممكنة للشعب ويأخذ في اعتباره احكامه واختياراته سواء كانت من الاغلبية او الاقلية، ويبذل اقصى جهده في تحقيق هذا الهدف، ويعتبر "سيناتور كارتر" ان البنك المركزي هو "المحكمة العليا للاقتصاد" * ، ويرى توماس ماير ان الدفاع عن او قبول هذه النظرية ينطلق من النقاط الاتية[2]:

- ان الرئيس لديه حافز قوي لتعيين محافظ للبنك المركزي يهتم بالمصلحة العامة، لأنه هو الذي سوف يتلقى اللوم عند حدوث كساد او زيادة تضخم .
- ان بمجرد تعيين الشخص محافظا للبنك المركزي فأن ذلك يحفزه على اتباع السياسات السليمة من اجل تحقيق الرخاء للشعب اولا، والحفاظ على سمعته الخاصة ثانيا.
- لا يوجد لدى اي محافظ من محافظي البنوك المركزية سبب مباشر يجعله لا يخدم المصلحة العامة، لان رواتبهم الاسمية لا ترتفع اذا قاموا باتباع سياسات خاطئة.

ثانيا: نظرية الاختيار العام:

تنطلق هذه النظرية من السؤال الاتي: قد تتعارض مصلحة البنك المركزي مع مصلحة الدولة، فلماذا يفضل محافظ البنك المركزي مصلحة البنك على مصلحة الدولة؟

ترى نظرية الاختيار العام ان موظفي الحكومة يندفعون وراء تحقيق الفائدة الخاصة وليس مصلحة الجمهور ولكنهم لا يتجاهلون الاخيرة تماما، واذا حدث تعارض بين المصلحة الشخصية لهم (مصلحة مؤسساتهم) ومصلحة الجمهور فأنهم يميلون للاختيار الاول، وهذا لا يعني انهم يفضلون مصلحة مؤسساتهم على مصلحة الجمهور بطريقة متعمدة ولكنهم قد يبالغون بإعطاء الاهمية لها ونتيجة لذلك يزيدون قوتها وصورتها في تأدية العمل ،وقد تطورت تلك النظرية لتشرح سبب محاولة الهيئات الحكومية لزيادة ميزانيتها.

- منصوري زين ،" **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – بدون تاريخ نشر ، الجزائر ، ص 424___ www.banquecentrale.gov

- يسرى السامرائي ، زكريا الدوري ،" **البنوك المركزية والسياسة النقدية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، 2006 ، ص١١٥.

[1] توماس ماير واخرون ، " **النقود والمصارف والاقتصاد** "،ترجمة السيد احمد عب الرزاق واحمد بديع ، ،دار المريخ، الرياض ،2002، ص273- 279 .

[2] توماس ماير واخرون ، " **النقود والمصارف والاقتصاد** "، مصدر سابق،

والبنك المركزي هو هيئه مستقلة لديها تلك الدوافع البيروقراطية اي انه يأخذ بالاختيار العام وذلك لعدة اسباب منها[1]:

أ- يحاول البنك المركزي قدر الامكان تجنب الصراعات مع الشخصيات القوية المؤثرة التي يمكن ان تسبب له الضرر، وهذا يعني ان البنك يمكنه ان يتبع سياسات توسعية رغبة منه في تخفيض معدلات الفائدة، او استجابة لرغبة الحكومة.

ب- يمكن ان نتوقع ان يحاول البنك الحفاظ على قوته واستقلاليته برفض التخلي عن اساليبه السياسية على الرغم من إنها غير مفيدة .

ت- من المستبعد ان يعترف البنك بخطئه، ولذلك يحاول ان يقلل من المعلومات الخاصة به والمتاحة للجمهور.

ث- التصرف بطريقة تنطوي على قصر النظر اي انه يأخذ بنظر الاعتبار التأثير الحاضر المؤثر والملموس الذي ينتج عن سياسته في وقتها ويهمل التأثيرات المدمرة على المدى الطويل الذي يمكن ان تسببه تلك السياسات.

ج- هنالك حافز لدى البنك المركزي لإعلان اهدافه بشكل غامض وغير واضح، وذلك لأنه اذا لم يحققها فلن يكون الامر واضح جدا.

وهنالك العديد من الامثلة على تصرف البنك المركزي حسب نظرية الاختيار العام منها عدم ترحيبه بكشف معلومات تجذب الاعلام وذلك لتفادي الرقابة الشعبية المباشرة عليه.

ثالثا: دورة الإعمال السياسية The Political Business Cycle Theory

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها لسلوك البنك المركزي من انه مؤسسة لا تتمتع بكثير من الاستقلال ولا السيادة بل أنها تنفذ رغبات المسؤولين الحكوميين المنتخبين. إن نظرية دورة الإعمال السياسية تحاول المزج بين مراحل دورة الإعمال وبين الفترات الانتخابية إذ تعمل الإدارات الحكومية المنتخبة على تبني سياسات اقتصادية توسعية (ولا سيما النقدية منها) قبل موعد الانتخابات، من خلال خفض معدلات الفائدة لتقليل البطالة وإقناع الناخبين بإعادة انتخاب هذه الإدارات، ثم بعد ذلك (أي بعد إعادة الانتخاب) يجب على البنك المركزي أن يعيد النظر بتلك السياسة ويزيد من تشدده لرفع معدلات الفائدة حتى وان أدى ذلك إلى زيادة البطالة. والمتوقع إن الناخبين سينسون ذلك قبل الانتخابات التالية لتبدأ دورة جديدة.

رابعا: نظرية التضخم بوصفة ضريبة مخفية Inflation as a Hidden Tax

من اجل تزيد الحكومات من شعبيتها وترفع ادخاراتها فإنها تسلك طريقة زيادة الانفاق وتقليل الضرائب وهذا بلا شك سيولد زيادة في المستوى العام للأسعار وبالنتيجة حدوث التضخم، الذي ينتج عنه مزايا عديدة بالنسبة للحكومة يمكن ايجازها بما يأتي[2] :

1. إن التضخم يزيد دخل الحكومة عن طريق زيادة الطلب على العملة وارتفاع مستوى الأسعار فضلا عن حصول الحكومة على عائد من عملية سك العملة.
2. استفادة الحكومة من التضخم وذلك بارتفاع مبالغ الضريبة لأنها تحتسب على الدخول الاسمية وهي تعد مكاسب خاصة برأس المال الاسمي وليس الحقيقي تلك التي تحسب عليها الضرائب.
3. إن الحكومة تعد المدين الأكبر في الاقتصاد وعندما يزداد التضخم فإنها تستفيد من تخفيض القيمة الحقيقية للدين المستحق الدفع، هذه المزايا الناتجة من التضخم تبرر للحكومة الضغط على البنك المركزي لتبني سياسات توسعية ترفع بنسبة التضخم أكثر من تبنيها اتجاهات الضغط على البنك لتبني سياسات الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يقدم تفسيرا واضحا لسلوك الحكومات بقبول مخاطر التضخم على عكس رغبة الجمهور.

---

[1] عبدالحسين جليل الغالبي ،" **استقلالية البنك المركزي الفلسفة والمبادئ وطرق القياس**"، جامعة الكوفة ، الادارة واقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ص 117 .

[2] توماس ماير واخرون ، " **النقود والمصارف والاقتصاد** "،مصدر سابق، ص273- 279

خامسا: نظرية دورة الإعمال الحزبية (لكل حزب سياسته النقدية)

Partisan Business Cycle Theory

تعبر هذه النظرية عن تبني اتجاه يدعم الفكرة القائلة إن الحزب السياسي يصوغ أهدافه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية للطبقة التي يمثلها. فأحزاب اليسار التي تمثل الطبقة العاملة والفقراء بصورة عامة فإنها تتبنى سياسات اقتصادية تساعد على زيادة التشغيل وتقف بوجه البطالة ولا تقف بوجه السياسات الداعية للتضخم لأنه ليس لديها ما تخسره من التضخم، وعلى النقيض من ذلك فان أحزاب اليمين التي تستمد قبولها من طبقة الأغنياء فإنها تدعم السياسات التي تحارب التضخم ولا تمانع من إتباع سياسات اقتصادية تزيد البطالة، لان العمالة المدربة والماهرة دائما ما تحتفظ بوظائفها في حين وقوفها ضد التضخم يأتي من خسارتها في الأصول المختلفة التي تقل قيمتها بسبب وجود التضخم.

المطلب الثالث: الجدل الفكري حول استقلالية البنوك المركزية

Intellectual Debate About The Independence Of Central Banks

أولا: الآراء المؤيدة لاستقلالية البنوك المركزية

Opinions In Favor Of The Independence Of Central Banks

استند الفريق المؤيد لاستقلالية البنوك المركزية على مجموعة من الحجج والمبررات يمكن ايجازها بما يلي:

1. ان رسم وتحديد الشؤون النقدية ضمن السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيدة عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم أعضاء الحكومة أو البرلمان لأنهم عادة يفضلون كسب ود الناخبين بالدرجة الأولى على حساب متطلبات رسم السياسة النقدية ككل إذ يتم تبني سياسات تتلاءم ومصالحهم السياسية على الرغم من انها تلحق الضرر بقيمة النقد وترفع معدل التضخم ولذلك هنالك ضرورة لاستبعاد مهام البنوك المركزية من خضوعها لتأثير المواقف السياسة العامة للدولة وأهدافها المرحلية التي قد تتعارض وأهداف البنوك المركزية Objectives of Central banks.[1]
2. الحجة الاخرى لأنصار الاستقلالية انهم يرون إن عزل السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقيةCredibility " وشفافيةTransparency في نظر الجمهور[2] .
3. ان البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية يمكن لها مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة سواء عن طريق الاصدار النقدي او عن طريق سندات الدين العام ،اكثر من البنوك التي لا تتمتع بالاستقلالية[3]
4. ان الدعوة الى استقلالية البنوك المركزية يمكن ان تأتي نتيجة مسؤولية هذه البنوك في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية The National Currency وقوتها الشرائية من التذبذب والانخفاض[4].
5. هنالك اتجاه دولي نحو استقلالية البنوك المركزية يتمثل في اجبار بعض الدول لمنح بنوكها المركزية الاستقلالية، وذلك من طرف صندوق النقد الدولي كشرط لتقديم العون المالي لتلك الدول[1].

---

[1] -*J.B zulu and others "**Monetory and exchange affairs dep ,The role and Independence of central bank central bank technical assistanceto countriesin Transition**" , I.M.f. 1994 .P.110*

[2] انظر الى:

- مارتا كاستيللو ، مارك سوينبورن "**استقلالية البنك المركزي** "صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1992 ، ص 19.

[3] بن عبد الفتاح دحمان، مصدر سابق ،ص294.

[4] - *Maria Schaumayer ," **Central Bank Independence in Austria , the Evolving role of Central Bank ",(editors p. Downes and R. V. Zadeh), Central Banking dep. I.M.F., 1991, P171.*

6. هنالك اسباب سياسية Political Reasons دعت الى استقلالية البنوك المركزية إذ تسعى الحكومات والأحزاب السياسية عند تسلمها السلطة إلى استغلال وظائف البنوك المركزية لتحقيق أهدافها السياسية المعلنة وغير المعلنة ولاسيما مسالة التأثير على عرض النقد Money Supply، وزيادة كمية المعروض النقدي في التداول [2] .
7. يرى بلايندر ان البنك المركزي الذي يكون مستقلا تكون لديه فرصة عمل ومساحة اختيار واسعة لتقرير كيفية الوصول الى اهدافه [3].
8. أكد (Stanley Fischer)على وجود علاقة عكسية بين التضخم وبين استقلالية السلطة النقدية من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي بحثت موضوع الاستقلالية [4] .
9. كذلك عزز الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية وخاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي (EU countries)، ما نتج عن اتفاقية أو معاهدة (ماستريخت) في عام 1992 ، التي دعت إلى وضع تشريعات قانونية للبنك المركزي الأوربي (E.C.B) ، والبنوك المركزية للبلدان الأعضاء لتتلاءم ومتطلبات المعاهدة[5].
10. يرى انصار استقلالية البنك المركزي انها تؤدي إلى إبعاد التأثيرات الحكومية The Effects of Government عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها ، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة [6].

ثانيا: الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية

Opposing Views Of The Independence Of Central Banks

مثلما هنالك حجج لأنصار استقلالية البنوك المركزية، يوجد فريق مقابل معارض او داحض لها ولديه حججه التي يدافع بها عن رأيه ايضا اذ ان الاستقلالية لم تلقى التأييد الكامل والمطلق من جميع الاتجاهات الاقتصادية والسياسية ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

1. يرى الرافضون والمعارضون لموضوع استقلالية البنك المركزي انها ليست شرطا ضروريا Necessary Condition، وليست بالتأكيد شرطا كافيا Sufficient Condition لضمان بنك مركزي قوي وفعال[7].
2. هنالك حجة اخرى يتبناها المعارضون وهي ان الأهداف السياسية التي تضعها الحكومة تؤثر على هدف استقرار الأسعار وزيادة الاستخدام ورفع معدل النمو الاقتصادي [8].
3. ان المنتقدين لاستقلالية البنك المركزي يرون انه من غير المنطقي ان لا يحظى الاعضاء المنتخبون بالثقة لكي يحكموا على السياسة النقدية ويؤكدوا رأيهم بان السياسة الاقتصادية تتضمن قرارات صعبة وتحتاج الى وجهات نظر مطولة [9].

---

1 احمد شعبان ، محمد علي ، مصدر سابق ، ص300 .
2 غسان العياش ، **"المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي "** مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت ،1998 ،،ص44 .
3 ألن بلايندر،**"استقلالية المصرف المركزي"**، ترجمة مظهر محمد صالح، دار الحكمة، بغداد، 2008، ص5 .
4 انظر الى:
*- Fischer Stanley "**Central Bank Independence Revisited**" The American Economic Review, May, 1995.p32.*
*5 Report C. Efforts ,"**The Masstricht Teraty Independence of The central bank ,and Implementing legislation, (Frameworks For monetary Stability"** ,editors T.JBalino and C.cotlarelli ,I.M.F , 1994 ,p .295 .*
6 - غسان العياش ، **المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي "**، مصدر سابق ، ص115 .
7 - ريتشارد د. أيرب ، Richard D. Erb ، **"دور البنوك المركزية"** ، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد 4 ، 1989 ، ص 11.
8 غسان العياش، **المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي "** ، مصدر سابق ،ص 45 .
9 توماس ماير واخرون ،**" النقود والمصارف والاقتصاد"**، مصدر سابق، ص266.

4. ويبـرر "Milton Friedman معارضـته لوجـود بنـكٍ مركـزيٍ مسـتقلٍ بـالقول ان الاسـتقلالية يمكـن أن تلحـق النظـام النقـدي بـالأذى الكبيـر عنـدما يخطـأ عـدد قليـل ممـن يمتلكون سلطة التأثير Authority to Influence على هذا النظام.
5. وحجـة اخـرى يتبناهـا الداحضـون للاسـتقلالية وهـي إن اسـتقلالية البنـوك المركزيـة عـن الحكومـة قـد لا تكـون مسـتقلة تمامـاً عـن سـلطة الحكومـة، إذ هنـاك وسـائل وأسـاليب رسـمية وغيـر رسـمية عديـدة تسـتطيع مـن خلالهـا حكومـات البنـوك المسـتقلة التـأثير علـى السياسة النقدية التي تعتمدها هذه البنوك .
6. هنالـك قناعـة لـدى الكثيـر مـن السياسـيين ومستشـاريهم الاقتصـاديين نتيجـة تـأثرهم بالأفكـار الكنزيـة ان للسياسـة الماليـة وظيفـة مفيـدة للحكومـة ممـا يعنـي القبـول فـي عجـز الموازنـة فـي حالـة الكسـاد، او عنـدما يكـون مسـتوى التشـغيل اقـل مـن مسـتوى التشـغيل الكامل.
7. ويـرى "دي كـوك" أن البنـك المركـزي يجـب أن يخضـع لإجـراءات رقابـة الدولـة ومـن ثـم فانـه لـيس للبنـك المركـزي الحـق بالمطالبـة بالاسـتقلال عـن الحكومـة وخاصـة فـي شـؤون السياسة النقدية وسياسة الصرف الاجنبي[1].
8. ان الـرأي القائـل بـان الاسـتقلالية تـؤدي إلـى تحسـن الأداء فـي مجـال معالجـة التضـخم لا تؤكـده الوقـائع، ذلـك أن واقـع الحـال يشـير إلـى وجـود بلـدان مثـل الارجنتـين وبيـرو تعـاني مـن معـدلات عاليـة جـدا مـن التضـخم بـالرغم ممـا تتمتـع بـه سـلطاتها النقديـة مـن اسـتقلالية فـي حـين ان هنالـك بلـدان تـنعم بمعـدلات تضـخم منخفضـة مـن امثـال فرنسـا واليابـان والمغـرب وقطـر علـى الـرغم مـن ان السـلطات النقديـة فيهـا تتمتـع بدرجـة محـدودة جـدا مـن الاستقلالية[2].
9. يـرى الـبعض مـن المعارضـين للاسـتقلالية ان البنـك المركـزي هـو وكيـل للحكومـة ومنفـذ للسياسـة النقديـة التـي تمليهـا عليـه وان اكثـر البنـوك المركزيـة هـي خاضـعة للسـلطة الحكوميـة بحجـة ان السياسـة النقديـة هـي موضـوع او قضـية سياسـية ولـذلك يجـب علـى محافظي البنوك المركزية الاستجابة لأوامر قادتهم السياسيين[3].
10. فضـلا عـن تلـك الحجـج تـرى الباحثـة انـه نظـرا لمشـاركة الحكومـة فـي رأس مـال البنـك المركـزي فـان هـذا يمنحهـا الحـق بالتـدخل فـي سياسـته و ان طريقـا وسـطا بـين الاتجـاهين السـابقين يعتبـر هـو الحـل الامثـل لتحقيـق ونجـاح فاعليـة البنـوك المركزيـة المتمثلـة بالسياسـة النقديـة المتبعـة مـن قبـل تلـك البنـوك وذلـك لتحقيـق الاهـداف الاقتصـادية المرجـوة منهـا، إذ إن مسـألة الاسـتقلالية هـي مسـألة محوريـة ومهمـة فـي عمليـة الإصـلاح الاقتصـادي ولكـن بشـرط عـدم إهمـال شـروط الشـفافية والمسـؤولية لأن البنـك المركـزي يبقـى مسـؤولا أمـام السـلطة السياسـية فـي حالـة ارتكـاب خطـأ يهـدد سـلامة الاسـتقرار النقدي بصورة خاصة والاقتصادي بصورة عامة.

المطلب الرابع: معايير استقلالية البنوك المركزية

Standards of independence of central banks

هنالك صعوبات كبيرة تواجهها الدراسات المعنية باستقلالية البنوك المركزية في قياس درجة الاستقلالية كميا وبشكل دقيق، لما يحكمها من عوامل تحتمل أحكاما قيمية ونسبية، وعموما يمكن القول ان درجة استقلالية البنوك المركزية يمكن قياسها من خلال التقدير الذي يبين الى أي مدى

---

[1] عفراء هادي سعيد، **البنك المركزي والإقراض الحكومي** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ،2004، ص130.

[2] *Alex Cukierman and others,"* ***Measuring The Independence Of Central Banks Affeects Policy Outcomes****",The Word Bank , Economic Revlew,Vol 6, N03,1992, p 370.*

[3] محمد عبد الباقر الاعسم"، **السياسة النقدية العراقية بين استقلالية البنك المركزي وتدخلات الارادة السياسية"**،مصدر سابق ،ص112 .

يعطي القانون للبنك المركزي الحرية والاستقلالية في تحديد اهدافه(الاستقلال القانوني أو السياسي legal or political independence)، اوالى أي مدى يعطى البنك المركزي الحرية في اختيار ادوات السياسة النقدية اللازمة لتحديد تلك الاهداف (الاستقلال الاقتصادي economic independence)، ولذلك سوف نتناول هذا الموضوع من خلال معايير استقلالية البنوك المركزية.

هناك مجموعة من المعايير standards التي يمكن قياس استقلالية البنوك المركزية من خلالها و يمكن حصر أهم هذه المعايير بما يأتي:

أ- مدى سلطة وحرية البنك المركزي freedom of the central bank في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي فيها و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة في شأن هذه السياسة فكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية و تقاوم السلطة التنفيذية executive power في حالات التعارض توصف على أنها أكثر استقلالية و ان البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودورا مؤثرا وفاعلا في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية ، اما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقا للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة[1].

ب- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل appoint and dismiss محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم [2] ، من الملاحظ انه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة) وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك البنوك، الا انه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فان هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها. ومن اهم تلك القيود هي عند تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي يشترط اخذ موافقة البرلمان قبل التعيين، هذا فضلا عن تحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا، وعلى هذا الأساس فأنه كلما كانت المدة القانونية لمحافظ البنك المركزي وباقي أعضاء مجلس الإدارة أطول فأن البنك المركزي يكون أكثر استقلالية[3].

ت- مدى تمثيل الحكومة representation of government في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات،اذ تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي ، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فأنه يكون أكثر استقلالا [4].

ث- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي funding shortfall in government spending و يتمثل في التزامه بشراء أدوات الحكومة "سوق الإصدار

---

1 - اسامة محمد الفولي ،زينب عوض الله، "**اقتصاديات النقود والمال**"دار الجامعة الجديدة ،الازاريطة، مصر ،2007، ص 254 .

2 Daniel West , "**the Effects of Central Bank Independence**", 2007,p11.

3 المصدر السابق نفسه

4 احمد شعبان،محمد علي، "**انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية** "،مصدر سابق،ص 118.

الأولية" وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر "سوق الإصدار النقدي"[1].

ج- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعارprice stability وقيمة العملة كهدف أساسي للسياسة النقدية بعبارة أخرى ، هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولوية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أم أنه يتساوى في الأهمية مع باقي الأهداف فإذا كان قانون البنك المركزي يحدد استقرار الأسعار كهدف رئيسي ويفضل تحقيقه على باقي الاهداف الاخرى فإن البنك المركزي يوصف بأنه أكثر استقلالا[2] .

ح- مدى تدخل الحكومة بشأن موازنة البنك المركزيbudget of the central bank إذ إن تدخل الحكومة بشأن موازنة البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها ، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي تمتع البنك بالاستقلال المالي Financial Independence أكثر[3].

خ- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المسائلةAccounting and Accountability ، اذ كلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة خاصة الحكومة عن محاسبة البنك المركزي كلما كان البنك أكثر استقلالية [4] .

د- مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانيةCredit Facilities للحكومة ومؤسساتها[5] ، اذ تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية[6].

هذه هي اهم المعايير التي من خلالها يمكننا معرفة درجة الاستقلالية التي يتمتع بها أي بنك مركزي .

المبحث الثاني

سعر الصرف وعلاقته باستقلالية البنك المصري

Exchange Rate And Its Relationship to Independence

لقد تعددت التعريفات والمفاهيم الاقتصادية لسعر الصرف، ولكن التعريف الاكثر شيوعا هو ان سعر الصرف الاجنبي يمثل "عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية"[7].

---

1 موفق حسن السيد، علي عبد سلمان ،"**استقلالية البنك المركزي العراقي بين المبررات الاقتصادية والتشريع**"، 2013 ، منشور على موقع الانترنت www.mi6z.net

2*Amirul Ahsan and other, **"Determinants of Central Bank Independence and Governance: Problems and Policy Implications"** Ahsan, Skully & Wickramanayake, 2006, p 60*

3 بلسم حسين رهيف السهلاني" **استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي"**، مصدر سابق ،ص52 .

4 نشرةالبنك الدولي لبحوث السياسات ،" **تأثير الاستقلالية على نتائج السياسة النقدية** "، المجلد الثالث ، العدد5 ، نوفمبر - ديسمبر ، 1992 .
www world bank org –htm –dec

5 محمود محي الدين ،" **استقلالية البنوك المركزية**" ، مجلة البنوك ، اتحاد بنوك مصر ، العدد الثالث والثلاثون ، ابريل ، 2002 ، ص 20.

6 خلف محمد الجبوري **"دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة2004"**، مصدر سابق، ص78

7 انظر: فليح حسن خلف ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر،2001 ،ص 203 .

- ثريا عبد الرحيم الخزرجي،" **تقيم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003"** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد48، 2007، ص153.

وتمثل أسعار الصرف Rate of exchange علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك على علاقة العرض والطلب بين العملتين[1] .فهو يمثل سعر عملة بلد معين نسبة إلى عملة بلد أخر[2]. ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي وفقا لآلية العرض والطلب اذا كان النظام المتبع هو حرية سعر الصرف ، إذ ان سعر الصرف الأجنبي مثله مثل أي من الأسعار الأخرى يتحدد بتقاطع منحنى الكميات المطلوبة مع منحنى الكميات المعروضة منه و الشكل الآتي يبين تحديد سعر الصرف.

شكل (1) تحديد سعر الصرف

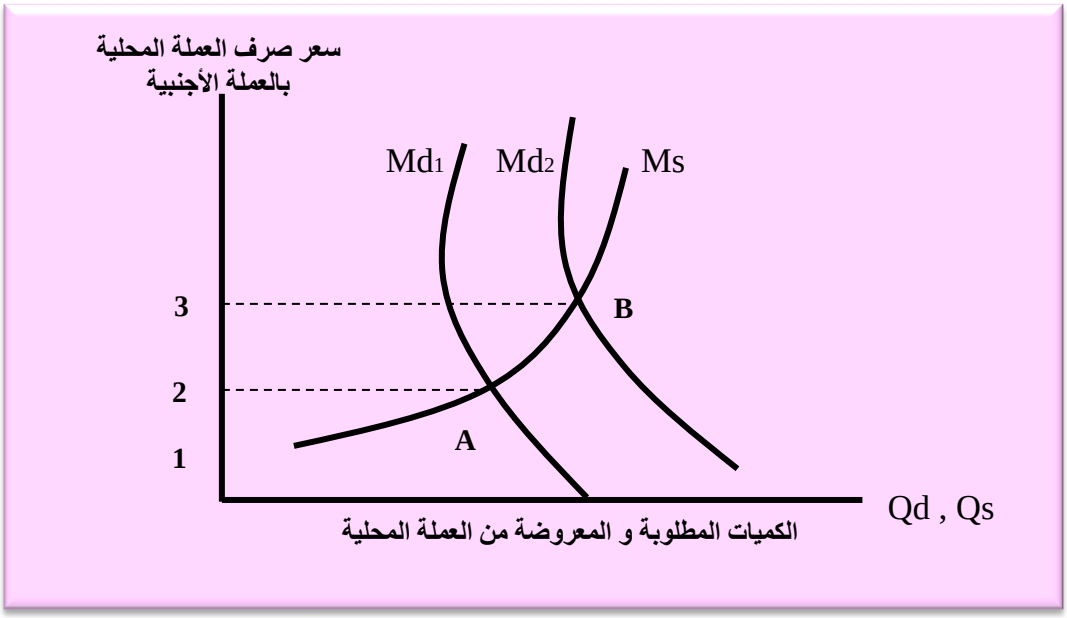

المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارداستورب:" الاقتصاد الكلي- الاختيار العام والخاص"، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص549.

او يحدد من قبل السلطة النقدية اذا كان النظام المتبع هو الرقابة على الصرف او سعر الصرف الثابت[3].

تعد أسعار الصرف من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي بلد، وان عدم الاستقرار الخارجي للبلد يأتي من التعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف فينشأ التعارض بين السياستين في حالة قيام الحكومة بتحديد أهداف لسعر الصرف تتقاطع مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[4].

اذ ان أسعار الصرف الثابتة تعجل من النمو الاقتصادي عن طريق دفع الاستقرار الاقتصادي العالمي ولاسيما الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة إذ يعطي استقرار سعر الصرف حافزا جيدا لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الانتاج فاستقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي الخارجي للبلد.

ان عملية الاستقرار هذه تتطلب ان يستند سعر الصرف الى قاعدة نقدية رصينة ونظام صرف مناسب، ولذلك فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن

---

[1] لطرش الطاهر، **"تقنيات البنوك"**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص9

[2] *Rebert J.cor "**international economics**" ,eight edition, Centra Washington, 2 002 , p492*

[3] **انظر:**

- طارق فاروق الحصري ،**"الاقتصاد الدولي"** ،ط1 ،مصر ،مكتبة الجزيرة للنشر والتوزيع ، 2010 .ص90 .

*-Eugene F. Brigham And Michael C. Ehrhardt," **Financial Management : Theory And Practice**" ,10 Th Ed .,Australia ,Thomson Learning ,2002 , P.102*

[4] ***T**.T Mboweni ," **Governor of south of African Reserve bank**" ,at The Reuters forum lecture ,held in Johannes , on 11 October ,2000,p.3*

الضغوط السياسية، وإنما أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية[1] .

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يؤدي الى تأثر اغلب المجتمعات بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، اذ انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف، من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا مهما و متغيرا أساسيا له أثر كبير في رخاء ورفاهية البلدان و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته واهميته، اذ يلعب سعر الصرف دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية، ومن ثم في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم و النمو الحقيقي ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية.

ويمكن القول ان اسعار الصرف هي عبارة عن اداة ربط بين اقتصاد البلد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم ،من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية التي تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها لذا تبرز اهمية سعر الصرف في تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي ومن ثم فأن سعر الصرف يقوم بتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بما ياتي:

- التوازن الداخلي: والذي يعني، استقرار الاسعار والعمالة الكاملة والنمو الاقتصادي.
- التوازن الخارجي: والمتمثل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[2] ، وذلك من خلال علاقة سعر الصرف المباشرة بميزان المدفوعات إذ إن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يرافقه عدم توازن في سوق الصرف الاجنبي.

تتأثر اسعار الصرف بعوامل عديدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومن بينها درجة استقلالية البنوك المركزية، حيث ظهرت محاولات للربط بينها وبين سياسة سعر الصرف ولاسيما فيما يخص نظام سعر الصرف المعوم الحر"، إذ كلما كان البنك المركزي يحظى بدرجة عالية من الاستقلالية فإنه يكون أكثر تأثيرا وفعالية في تحديد أسعار الصرف الملاءمة[3] ،واذا كانت عملية تحديد سعر الصرف مشتركة بين الحكومة والبنك المركزي فأنها ستؤدي إلى حدوث الاختلاف والتناقض بين أغراض سعر الصرف وبين الأغراض النقدية الأخرى التي يسعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها لاسيما عند حدوث ألازمات المفاجئة وسيكون تدخل البنك المركزي لمعالجة الموقف غير مؤثر، بسبب اشتراك السلطة السياسية وتدخلها في مهام سياسة سعر الصرف للبنك المركزي [4] .

والواقع أن مثل هذا الرأي فيه من التطرف الشيء الكثير، لأنه حتى في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجات عالية من الاستقلالية، فان عملية تحديد نظام والية سعر الصرف الملاءم يكون بالمشاركة بين كل من السلطات الحكومية والبنك المركزي، بل وان سياسة سعر الصرف تكون تحت رقابه الحكومة، وخير مثال على ذلك هو أسلوب المشاركة والتنسيق الذي يعتمده البنك المركزي الألماني والذي يعد من أكثر البنوك المركزية استقلالا " مع الحكومة في تحديد سعر الصرف الملاءم.

---

[1] عماد محمد العاني : " **سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة** " ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطوح ، كلية الادارة واقتصاد ،جامعة بغداد ، 2005 ، ص33.

[2] علي توفيق الصادق واخرون ،"**سياسات وادارة اسعار الصرف في الدول العربية** "،صندوق النقد العربي ،ابو ضبي ،1997 ،ص16.

[3] عبد المنعم السيد علي ، "**مدخل في علم الاقتصاد**" ، مطبعة جامعة الموصل ، 1984 ، ص284.

[4] انظر:

*- Nuran. Gokbudak," **central bank Independence**". Op.cit. pp.169-170- - Carlo Cottarelli – Shoudan " **Independent Central ControlForeign Exchange Policy : Frame Works For Monetary Stability**" .I.M.F , P .P 169-170*

المبحث الثالث

قياس استقلالية البنك المركزي المصري وفقا لقانون رقم (88) لعام 2003

للتمكن من معرفة مدى استقلالية البنك المركزي المصري وفقا لقانون رقم (88) لعام 2003 يجب أن نستعمل مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للبنك المركزي، التي ذكرناها في المبحث الاول من هذا البحث، وسوف نستخدم مقياس (GMT) لقياس درجة الاستقلالية.

مقياس (GMT) (Grilli , Masciandaro, And Tabellin)[1]

ويقوم هذا المقياس بالإجابة عن الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية، ويميز بين نوعين من الاستقلالية هما:

- الاستقلالية السياسية ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الاهداف النهائية للسياسة النقدية كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الاهداف.
- الاستقلالية الاقتصادية ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف السياسة النقدية.

ويعتمد القياس هنا على ثلاثة خصائص وهي:

أ- المسؤولية الرسمية للبنك المركزي كأن تكون مسؤوليته عن استقرار الأسعار كهدف وحيد.

ب- تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة فيه.

ت- علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كأن يكون وزير المالية .

وتم بناء المقياس على هذه الخواص الثلاث لقياس مستوى الاستقلالية من خلال المعايير الثمانية الآتية:

1) هل ان المحافظ يعين من قبل البرلمان؟
2) هل ان مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات؟
3) هل ان كل أعضاء مجلس الإدارة Policy Board يعينون من قبل الحكومة؟
4) هل ان مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات؟
5) هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟
6) هل ان موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية؟
7) هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الاستقرار من بين عدة أهداف أخر؟
8) هل هناك نصوص قانونية Legal Provisions تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة؟

ويتم قياس استقلالية البنك المركزي بجمع المعايير الثمانية المتساوية الوزن بإعطاء نقطة واحدة لكل واحد من المعايير الثماني بالشكل الذي يدعم الاستقلالية ، وإعطاء صفر لكل منها إذا كان يدعم التدخل الحكومي، والحصيلة النهائية للجمع تعبر عن الرقم الذي يمثل استقلالية البنك المركزي.

المطلب الأول: النشأة والهيكل التنظيمي للبنك المركزي المصري

تم تأسيس البنك المركزي المصري بقرار جمهوري في العام 1961 بموجب القانون رقم 163 لعام 1957 وتعديلاته ،ككيان مستقل يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية، بعد انفصاله عن البنك المركزي الاهلي الذي كان يقوم ببعض وظائف البنك المركزي[1].

---

1 عبد الحسين جليل الغالبي" **استقلالية البنك المركزي الفلسفة والمبادئ وطرق القياس**" مصدر سابق،ص120

-*Grilli , V., Masciandaro, D. ,and Tabellini,G. ,"* **Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in the Industrial Countries , , Economic policy***" , Vol.(6), NO(13), 1991, PP.341-392*

-*Eijffinger , s. , and Keulen ,M.V,"* ***Central Bank Independence in Another Eleven Countries****" ; BNL Quarterly Review ,No.192 , March 1995, pp.48-50*

حصل البنك المركزي المصري وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم88 لسنة 2003 على مدى معين من الاستقلالية وأصبح الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولقد فصل قانون البنك المركزي المصري (رقم 88 لسنة 2003) البنك المركزي عن أنواء السياسة، وجعله مستقلا عن الحكومة ويتبع رئيس الجمهورية، الذى ينفرد بتعيين محافظه، وقبول استقالته، ومن اهم مبادئه ونصوصه[2]:

1. يعتبر البنك المركزي شخصا اعتباريا عاما، يتبع رئيس الجمهورية، ويصدر بنظامه الأساسي قرار من رئيس الجمهورية[3].
2. يكون للبنك المركزي محافظ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتضمن القرار معاملته المالية، ويكون قبول استقالة المحافظ بقرار من رئيس الجمهورية[4].
3. يكون لمحافظ البنك المركزي نائبان، يعين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح محافظ البنك المركزي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وتحدد معاملتهما المالية فى القرار الصادر بتعيينهما، كما يكون للمحافظ وكلاء يعينون بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بناء على ترشيح من المحافظ[5].
4. يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس، ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية[6].
5. مجلس إدارة البنك المركزي هو السلطة المختصة بتحقيق أهداف البنك ووضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وتنفيذها وله في سبيل ذلك جميع الصلاحيات، وعلى الأخص تحديد أدوات ووسائل السياسة النقدية التي يمكن إتباعها وإجراءات تنفيذها[7].
6. يحدد البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصه. وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي[8].
7. للبنك المركزي في حالة حدوث اضطراب مالي أو ظرف طارئ آخر يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية في الأسواق المالية ، أن يتخذ ما يراه من إجراءات بما في ذلك تقديم تمويل استثنائي للبنوك، طبقا للشروط والقواعد التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي[9] .
8. يتولى مراجعة حسابات البنك اثنان من مراقبي الحسابات يعينهما ويحدد أتعابهما سنويا الجهاز المركزي للمحاسبات ، وذلك وفقا لطبيعة نشاط البنوك المركزية ولمعايير المراجعة المصرية، وتقوم هذه المراجعة مقام مراجعة الجهاز، وعلى البنك أن يضع تحت تصرف مراقبي الحسابات جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التي يراها المراقبان ضرورية للقيام بالمراجعة[10] .

---

1 علي توفيق الصادق واخرون، "**السياسة النقدية في الدول العربية** "، سلسة بحوث ومناقشات حلقات العمل العربي ،العدد الثاني، ابو ظبي، 1996 ،ص 449-451 .

2 المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 5

3 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 1

4 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 10

5 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 11

6 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 5

7 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 12

8 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 6

9 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة7

10 البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 19

9. يقدم البنك المركزي تمويلا للحكومة بناءً على طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة، على ألا تجاوز قيمة هذا التمويل (10%) من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاث السابقة، وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، ويجب أن يسدد بالكامل خلال اثنى عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمه . وتحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة[1].

ويتكون البنك المركزي المصري من الهيكل التنظيمي الاتي:

المحافظ : ويتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن القرار معاملته المالية ، ويعامل المحافظ من حيث المعاش معاملة الوزير[2] .

نواب المحافظ: يكون لمحافظ البنك المركزي نائبان، يعين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح محافظ البنك المركزي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وتحدد معاملتهما المالية في القرار الصادر بتعيينهما[3].

وكلاء المحافظ: يكون للمحافظ وكلاء يعينون بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بناء على ترشيح من المحافظ[4].

المراقبين : يراقب البنك المركزي اثنان من مراقبي الحسابات يعينهما ويحدد أتعابهما سنويا الجهاز المركزي للمحاسبات، ويقومان بمراجعة جميع الدفاتر والأوراق والبيانات الضرورية للمراجعة.

مجلس الادارة: تم تعيين مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ديسمبر 2003 و يتكون من [5] :

1. المحافظ رئيسا.
2. عضوية نائبي المحافظ . وفى حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم النائبين، فإذا غاب حل محله النائب الآخر. ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبدل حضور جلساته قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المحافظ.
3. عضوية رئيس الهيئة العامة لسوق المال .
4. ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزراء المختصين
5. ثمانية من ذوى الخبرة المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية، يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ثانيا: قياس الاستقلالية

وللتمكن من معرفة مدى استقلالية البنك المركزي المصري وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم88 لسنة 2003 سوف نستعمل مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للبنك المركزي، وذلك من خلال مقياس GMT وكما ياتي:

نلاحظ من الجدول رقم (1) حدود استقلالية البنك المركزي المصري الذي يمكن تحليلها بما يأتي:

- بالنسبة لفقرة تعيين المحافظ فانه يعين من قبل رئيس الجمهورية وليس من قبل البرلمان (المادة 10) وهذه الاجابة لا تدعم وجود الاستقلالية للبنك المركزي. لأنه لو ان المحافظ يعين من قبل البرلمان فأنه سوف يتخلص من تدخل الحكومة في شؤونه ولحصل على استقلاليته. ولكن تعيينه من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس مجلس الوزراء يزيد من تدخل الحكومة في عمله ويقيد استقلاليته.

---

[1] البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 27
[2] البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 10
[3] البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 11
[4] البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 11
[5] البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام2003** ، المادة 12

- بالنسبة لفقرة مدة خدمة المحافظ فقد نص عليها قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة2003 على انها لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد وهذا يعني ان مدة الخدمة ممكن ان تكون اكثر من خمس سنوات مما يدعم خيار الاستقلالية.
- اما بالنسبة لفقرة اعضاء مجلس الادارة فأن بعضهم يعينون من قبل رئيس الجمهورية ايضا والبعض الاخر من قبل الحكومة، وهذه الاجابة لا تدعم خيار استقلالية البنك المركزي، لأنه لو كانت هنالك استقلالية لاستطاع المحافظ نفسه ان يعين نوابه ولا داعي لتعيينهم بمرسوم جمهوري من قبل رئيس الجمهورية او من قبل رئاسة الوزراء.
- وكذلك نجد من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لسنة 2003 ان مدة خدمة اعضاء مجلس الادارة هي كذلك (4) سنوات قابلة للتجديد وهذا الجواب يدعم خيار استقلالية البنك المركزي في مصر.
- وبالنسبة لفقرة ممثل الزامي من الحكومة في مجلس ادارة البنك المركزي نعم يوجد ممثل الزامي يتمثل بوجود ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزراء المختصين وهذه الاجابة لا تدعم وجود الاستقلالية للبنك المركزي.
- وبخصوص موافقة الحكومة على السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي كان الجواب نعم هنالك اشتراط لهذه الموافقة، اذ يضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس، ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية (مادة 5)، وهذا لا يدعم خيار الاستقلالية لهذا البنك.
- بالنسبة لتحقيق الاستقرار فالبنك مسؤول عن تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار ولكن هذا الهدف هو ليس الوحيد للبنك المركزي وانما توجد اهداف اخرى مسؤول عنها البنك، ولذلك فأن هدف الاستقرار في الاسعار هو ليس الهدف الوحيد للبنك. وهذا يدعم خيار الاستقلالية طبقا لهذا المعيار.
- واخيرا هل توجد نصوص قانونية في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 تدعم البنك المركزي في حالة حدوث اختلاف بينه وبين الحكومة، نعم توجد هنالك نصوص من ضمنها ما يتعلق باختياره لأهداف للسياسة النقدية الذي يتبعه او ادواتها المستخدمة في تحقيق تلك الاهداف فهنا عند حدوث اي خلاف مع الحكومة تكون النصوص القانونية بجانب البنك المركزي وهذا بالتأكيد يدعم خيار الاستقلالية.

مما سبق يمكن ان نستنتج ان البنك المركزي المصري يتمتع بدرجة استقلالية ضعيفة جدا هي (50%) وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم88 لعام 2003 وطبقا لمعايير او مؤشرات الاستقلالية لمقياسGMT.

جدول رقم (1)

يوضح استقلالية البنك المركزي المصري وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم88 لعام 2003

المعايير	إجابة السؤال	مؤشر الاستقلالية
1- هل ان المحافظ يعين من قبل البرلمان؟	لا	0
2- هل ان مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات؟	نعم	1
3- هل ان كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة؟	نعم	0
4- هل ان مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات؟	نعم	1
5- هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة ؟	نعم	0
6- هل ان موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية؟	نعم	0
7- هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الإستقرار من بين عدة أهداف أخر؟	نعم	1
8- هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في	نعم	1

حالة حدوث خلاف مع الحكومة؟		
مؤشر الاستقلالية الكلي		4
درجة الاستقلالية الكلية		0.50

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مقياس GMT

المبحث الرابع

التحليل القياسي لأثر استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف في مصر

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه استقلالية البنك المركزي CBI (باعتبارها متغير مستقل) على مؤشر الاستقرار النقدي المتمثل بسعر الصرف ***(ER) Exchange Rate*** بوصفه (متغير تابع) يتأثر بها في مصر.

وبما ان استقلالية البنك المركزي هي نسبة مئوية مقاسة في سنة معينة حسب قانون البنك المركزي، اي لا توجد سلسلة زمنية تعبر عن تلك الاستقلالية سوف نلجأ الى استخدام المتغير الوهمي Di (dummy variable) [1] ليعبر عن المتغير المستقل (استقلالية البنك المركزي) ونرمز له بالرمز(Cbi)، وذلك بإعطاء الرقم (0) للأعوام التي تسبق صدور قانون البنك المركزي الذي بموجبه حصل هذا البنك على استقلاليته باعتبار ان هذا البنك المركزي كان لا يتمتع بالاستقلالية قبل صدور هذا القانون، واعطاء الرقم (1) للأعوام بعد صدور هذا القانون بعد تمتع البنك المركزي بالاستقلالية. وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار (Simple Linear Regression Model)بشكل رئيسي في البحث وباستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة.

يتكون النموذج من المعادلة الاتية التي تقدر على أساس تأثير استقلالية البنك المركزي Cbi على سعر الصرف في مصر

ER=f(Cbi) =f(Di)

وبعد وضع المعادلة الاتية بالصيغة القياسية سوف تصبح بالشكل الاتي

ER = b0+b1Cbi +ui

إذ يمثل (Ui) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لا يوضحها النموذج [2].

المطلب الاول: قياس استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف في مصر

قبل ان نجري التحليل الذي يبين الاثر الذي تتركه استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف لابد في البدء من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Sereis) لاختبار استقرارية هذه السلسلة.

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، اي ان السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة او نحو النقصان، اما السلسلة الزمنية غير المستقرة فأن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء بالزيادة أو النقصان، ولذلك فالانحدار المتحصل عليه منها يكون انحدارا زائفا (Spurious Regression)[3] ، والذي يعني ان النتائج المتحصل عليها مثل الاختبارات (R^2, t, f ...الخ) لن تكون سليمة او منطقية.

لصعوبة تحديد طبيعة استقرارية السلسلة الزمنية بالمشاهدة او من خلال الرسم لذلك يتم اللجوء الى استخدام مقاييس احصائية مختلفة لاختبار استقرارية السلسلة، ومن ابسط المقاييس في هذا المجال هو اللجوء الى تقسيمها على قسمين متساويين ثم حساب الوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان

---

1 لمزيد من التفاصيل انظر: جعفر باقر علوش ، **"الاقتصاد القياسي التطبيقي"** – دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العضمى ،ط1 ، المكتبة الجامعية ، ليبيا، 2004 ، ص102-105

*-N.R. Draper,& Smith "**Applicd Regression Analysis**", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York,M0 hichester, Brisbane, Toronto, Singapore.P.307.*

*Vogevang.B ,"**Econometrics: Theory And A Pplication With Eviews**" , Pearson Education , USA , 2005,p254*

المتوسطان متساويان او قريبان من بعضهما نقول انه لا يوجد اتجاه في السلسلة ولذلك فهي مستقرة والعكس صحيح اذا اختلفت المتوسطات تكون السلسلة غير مستقرة، ويمكن التأكد أكثر في حالة وجود اختلاف بين المتوسطين من خلال اختبار معنوية هذا الاختلاف وهنالك اختبارات عديدة في هذا المجال تختلف حسب حجم السلسلة وطبيعة التباين في قسميها[1] ، على العموم هناك العديد من الاختبارات التي تستعمل عادة لقياس استقرارية السلاسل الزمنية منها اختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation tests): ومن اهم هذه الاختبارات هو اختبار (Box-Pierce) لقياس معنوية معاملات الارتباط الذاتي. واختبارات التوزيع الطبيعي: ومن اهم هذه الاختبارات هو اختبار سكيونس (Skewness) للتناظر، واختبار كيرتوزيس (Kurtosis) للتفلطح، واختبار جاك- بيرا (Jargue-Bera) وهو يجمع بين نتائج الاختبارين السابقين وكذلك اختبارات جذر الوحدة للاستقرار(The unit Root Test) والتي سوف نستخدمها في البحث ومن اهم الاختبارات هنا هو اختبار ديكي فولر البسيط (DF)، و اختبار ديكي فولر الموسع (ADF test)، واختبار فيلبس- بيرون (P-P test) وغيرها، يعد هذا النوع من الاختبارات المعيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية اذ تتحقق الاستقرارية في السلسلة الزمنية عندما تكون خالية من جذور الوحدة، اما عندما تحتوي على جذر وحدة فتكون سلسلة غير مستقرة (unstationarity)، ولا يعمل مثل هذا النوع من الاختبارات على كشف مركبة الاتجاه العام فحسب، بل انها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة[2]،(ولذلك سوف نستخدم هذه الاختبارات في هذه الدراسة) وينضوي تحت اختبارات جذور الوحدة العديد من الاختبارات التي من اهمها:

1- اختبار ديكي- فولر البسيط (Dickey-Fuller (DF) test)

طور هذا الاختبار من قبل (Dickey and Fuller) عام (1979) م ويعمل هذا الاختبار على تحديد الاستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية معينة من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام سواء اكانت تحديدية أم عشوائية، ويعتمد هذا الاختبار على اجراء انحدار ذاتي (Autoregressive) من الدرجة الأولى لكل سلسلة باستعمال متغير السلسلة كمتغير تابع وإدخال نفس المتغير بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل:

$$y_t = S\, y_{t-1} + u_t$$

وكذلك يمكن استعمال تباطؤ الفرق الأول للمتغير ولفترة واحدة:

$$\Delta y_t = \emptyset_1\, y_{t-1}$$

ويتركز هذا الاختبار على فرضيتين وثلاثة نماذج[3]. الفرضيتين هما :

فرضية العدم (Null Hypothesis) : ($H_0 : \emptyset = 0 \Longrightarrow S=1$)

الفرضية البديلة: (Alternatidv Hypothesis $H_1: \emptyset = 1 \Longrightarrow S=0$) فإذا تحققت فرضية العدم فمعنى ذلك ان السلسلة تحتوي على الجذر الاحادي ومن ثم فهي غير مستقرة (unstationary)، واذا تحققت الفرضية البديلة فأن الجذر الاحادي غير موجود لذا تكون السلسلة مستقرة (Stationary)، وحسب اختبار (DF) نقوم باختيار الفرضيات بثلاث صيغ او نماذج هي[4]:

1- اختبار(DF) بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام:

$$\Delta y_t = \emptyset 1 y_{t-1} + u_t$$

اذ ان :

y_t : السلسلة الزمنية للمتغير الإقتصادي المراد اختباره

---

1 شيخي محمد ،" **طرق الاقتصاد القياسي** " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012،ص200-210.

*2 Regis Bourbonnais ",**Econometric"** , Edition 5 , Paris : Dunod , USA , 2003 ,P234*

3 محمد عبد القادر عطية، "***الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق***" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ،مصر ،ص621 ، 2000 .

4 شيخي محمد ،" **طرق الاقتصاد القياسي**"، مصدر سابق، ص207 .

u_t : متغير عشوائي (Random Variable)
Δ: الفرق الأول للسلسلة ($\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$)
S_1: معلمة المتغير المتباطئ ($\emptyset_1 = S - 1$)
2- اختبار(DF) مع وجود حد ثابت فقط

$$\Delta y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 y_{t-1} + u_t$$

حيث: $\emptyset_0$: معلمة الحد الثابت
3- اختبار(DF) بوجود حد ثابت واتجاه زمني عام

$$\Delta y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 y_{t-1} + \emptyset_2 T + u_t$$

اذ ان:
T: اتجاه زمني
$\emptyset_2$: معلمة الاتجاه الزمني
وتأخذ جميع هذه الصيغ فرضية العدم نفسها اذ يتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون قيمة (t) المقدرة للمعلمة معنوية احصائيا واكبر من القيمة الجدولية (الحرجة)[1]* وذلك عند حجم عينة (n) ومستوى معنوية (1% ،5% ،10%) لذلك يقال ان السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة لا يوجد فيها جذر وحدة لذلك فهي متكاملة من الدرجة (0) ~ I في حين تكون السلسلة متكاملة من الدرجة واحد (1) ~ I عندما تستقر عند فرقها الأول (Difference) ومتكاملة من الدرجة (2) ~ I عند اخذ فرقها الثاني، والجدير بالذكر هنا ان اغلب متغيرات السلاسل الاقتصادية لا تستقر الابعد اخذ فرقها الأول او الثاني. ويعاب على اختبار DF البسيط انه لا يصبح ملاءما اذا وجد ارتباط ذاتي في حد الخطأ (u_t) لذلك فهو لايستطيع التعرف على عدم الإستقرارية في المتغيرات الإقتصادية التي تمتاز بارتباط ذاتي.
2- اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller)
وهو اختبار طور من قبل ديكي- فوللر في عام (1981) م من اجل تفادي سلبيات اختبار(DF) البسيط ويقوم هذا الاختبار بتجاوز مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع ويعتمد هذا الاختبار على نفس عناصر اختبار (DF) البسيط ويعتمد أيضا على ثلاثة صيغ:
الصيغة الأولى : بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta y_t = \emptyset y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} P_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الصيغة الثانية: مع وجود حد ثابت فقط

$$\Delta y_t = \emptyset y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} p_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

اذ ان: C = الثابت
الصيغة الثالثة: مع وجود حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta y_t = \emptyset y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} p_j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \epsilon_t$$

اذ ان : t = الاتجاه العام

* طور (Mackinnon) عام (1991) قيم جدولية لاختبار DF يشار اليها بالمصطلح {MK cnticaltau Values } لاختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك .

$$(1 - p) = \emptyset$$

k = تمثل درجة التأخر

ويستعمل (ADF test) بنفس طريقة (DF) البسيط حيث يتم فحص احصائية (t) للمعلمة $\emptyset$ ومقارنتها بالقيم الحرجة، اذ ينطوي هذا الاختبار على مقارنة فرضية العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة ($H_0 : S = 0$) مقابل الفرضية البديلة (فرضية الاستقرار) ($H_1 : S = 1$) واذا لم تستقر السلسلة في مستواها اي لم تكن متكاملة من الدرجة صفر (0) I~ فيمكن ان تكون مستقرة بعد اخذ الفرق الأول عندها تكون متكاملة من الدرجة واحد (1) I ~ او قد تكون متكاملة من الدرجة اثنين (2) I ~ عند اخذ الفرق الثاني.

سوف نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات سعر الصرف في مصر الموضحة في الجدول رقم (2).

جدول (2)

سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي في مصر للمدة (1991-2011)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1991	2.000	2002	4.500
1992	3.332	2003	6.153
1993	3.339	2004	6.131
1994	3.395	2005	5.732
1995	3.391	2006	5.739
1996	3.392	2007	5.504
1997	3.388	2008	5.500
1998	3.388	2009	5.586
1999	3.405	2010	5.793
2000	3.472	2011	5.823
2001	4.490	2012	6.056

المصدر:

- *Imf . International Financial Statistics Ifs .Varios Numbers*
- البنك المركزي المصري. التقارير السنوية للسنوات متفرقة
- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة الموسع لسلسة بينات سعر الصرف اظهرت النتائج ان قيمة (t) المحتسبة كانت اصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%و 10%) عند اجراء التحليل بوجود حد ثابت اي ان السلسلة هنا ابتداءا هي غير مستقرة واستمرت على هذا الحال حتى عند اجراء التحليل بوجود حد ثابت مع اتجاه عام، وكذلك بوجود حد ثابت مع اخذ الفرق الأول، والتحليل بحد ثابت مع وجود اتجاه عام مع اخذ الفرق الأول وعند جميع المستويات، ولكنها اصبحت مستقرة وعند جميع المستويات عند اجراء التحليل بحد ثابت واخذ الفرق الثاني وهذا يعني ان السلسلة الزمنية هنا هي مستقرة ومتكاملة من الدرجة (2) I ~ ، ولهذا فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلسلة من جذر الوحدة. وكما موضح بالجدول رقم (3) التالي:

جدول (3)

اختبار ديكي-فولر الموسع(ADF) لسلسلة بيانات سعر الصرف في مصر

المتغير		المستويات		الفرق الأول		الفرق الثاني
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
سعر الصرف		-0.773548	-1.736198	-2.620668	-2.511027	-4.459283
مستوى المعنوية	%1	-3.831511	-4.532598	-3.857386	-4.571559	-3.886751
	%5	-3.029970	-3.673616	-3.040391	-3.690814	-3.052169
	%10	-2.655194	-3.277364	-2.660551	-3.286909	-2.666593

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف

بعد ان اجرينا تحليل اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لسلسلة بيانات سعر الصرف في مصر نأتي الان لنجري تحليل قياسي لمعرفة الاثر الذي تتركه استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف في هذه الدولة، وتم اجراء التحليل بالبرنامج الاحصائي (EviewS).

تم تحليل بيانات سعر الصرف في مصر للمدة (1991-2011) لغرض التحقق من فرضية البحث واختبار اثر استقلالية البنك المركزي كمتغير مستقل على سعر الصرف بوصفه متغير تابع، وظهر من نتائج تحليل الانحدار:

ان معامل التفسير($\mathbf{R^2}$) لنموذج الانحدار بلغ ما يقرب من (85%) اي ان القوة الفسيرية للنموذج كانت مرتفعة، هذا يعني ان اغلب التغيرات التي تحصل بسعر الصرف تفسرها التغيرات التي تحصل في استقلالية البنك المركزي المصري واثبت التحليل معنوية المعلمات المقدرة والمعنوية الاجمالية للنموذج عند مستوى معنوية (5%)، فضلا عن ذلك فقد اضهرت نتائج التحليل ان سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع استقلالية البنك المركزي وفقا لمعادلة الانحدار التالية:

$$EX=3.457+2.315Cbi$$
$$(23.84)\ (10.45)$$

وجاء هذا التحليل متوافقا مع منطق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بوحدة واحدة تؤدي الى تحسن سعر الصرف بمقدار(2.3) وحدة والجدول رقم (4) يبين تحليل الانحدار لسعر الصرف في مصر.

جدول (4)

تحليل الانحدار لسعر الصرف في مصر

اسلوب التحليل / مؤشرات التحليل	نتائج تحليل الانحدار Eviews
Equation	EX=3.457+2.315Cbi (23.84) (10.45)
Constant	3.457667
Cbi	2.315778
R^2	0.851962
F	109.3458

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews

الاستنتاجات

1. نستنتج من البحث أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
2. تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من دولة الى اخرى حسب نصوص قانون البنك المركزي لكل دولة.
3. لا توجد استقلالية تامة للبنوك المركزية وانما هي نسبة تختلف من بنك مركزي الى اخر تبعا للنصوص القانونية التي تختص بكل بنك.
4. حصل البنك المركزي المصري على نسبة من الاستقلالية بلغت 50%.
5. فيما يتعلق بفرضية البحث نجد انها تحققت اذ كان التأثير الايجابي لاستقلالية البنك المركزي على سعر الصرف واضحا من خلال التحلل القياسي الذي تم اجراءه في البحث.
6. اثبت التحليل ان العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و سعر الصرف هي علاقة طردية (موجبة) اي ان كلما ازدادت استقلالية البنك المركزي ادى ذلك الى تحسن سعر الصرف.

7. ان اغلب التغيرات التي تحصل بسعر الصرف في مصر (85%) منها كانت بسبب التغيرات التي تحصل في استقلالية البنك المركزي المصري ،وهذا يوضح مدى التأثير الذي تحدثه تلك الاستقلالية على هذا المؤشر الاقتصادي.

التوصيات

1. ينبغي ان تسترشد السياسات الاقتصادية ولاسما النقدية والمالية منها في مصر، برؤية واستراتيجية وطنية تهدف بشكل رئيسي الى الاهتمام بتحقيق الاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام .
2. توصي الباحثة بضرورة توجيه الجهود البحثية لدراسة هذا الموضوع بشكل اوسع وتطبيق التحليل على بلدان اخرى لما له من اهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تحاول كل دولة من دول العالم بلوغه.
3. حتى يستطيع البنك المركزي ان يسيطر على سعر الصرف ويحاول ان يثبته او يقلل من حجم التذبذبات فيه يتوجب ان ترفع درجة استقلاليته.
4. من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف واستقلالية البنك المركزي المصري توصي الباحثة بأن لا يمنح البنك المركزي الاستقلالية المطلقة عن الحكومة، وأيضا ليس مع التدخل الحكومي في جميع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بحيث تجعله مثل أي مؤسسة حكومية أخرى. لان للبنك المركزي خصوصية لا تحظى بها أغلب المؤسسات الحكومية وهي انه مصدرا لكل ما تحتاجه مؤسسات النشاط الاقتصادي من تمويل.

المصادر

1. احمد شعبان،محمد علي،: **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية- تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007
2. اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**اقتصاديات النقود والمال**" دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، مصر ،2007
3. ألن بلايندر ،" **استقلالية المصرف المركزي**"، ترجمة مظهر محمد صالح، دار الحكمة، بغداد، 2008
4. امية طوقان،" **دور المصارف المركزية في ارساء الساسة النقدية**"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005 .
5. بلسم حسين رهيف السهلاني "**استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي**"، بحث دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعه بغداد ،2008
6. البنك المركزي المصري، **قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لعام 2003، المواد 1 و5 و6 و7 و10 و11 و12 و19 و27.**
7. توماس ماير واخرون، "**النقود والمصارف والاقتصاد**"،ترجمة السيد احمد عب الرزاق واحمد بديع، دار المريخ، الرياض،2002.
8. ثريا عبد الرحيم الخزرجي،" **تقيم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد48، 2007.
9. جعفر باقر علوش، "**الاقتصاد القياسي التطبيقي**"- دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، المكتبة الجامعية، ليبيا،2004
10. خلف محمد الجبوري، "**دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة 2004**"، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٧ / العدد – ٢٣، 2011.

11.ريتشارد د. أيرب، Richard D. Erb ، "**دور البنوك المركزية**"، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد 4 ، 1989.
12.شيخي محمد ،" **طرق الاقتصاد القياسي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012
13.طارق فاروق الحصري، "**الاقتصاد الدولي**" ،ط1 ،مصر ،مكتبة الجزيرة للنشر والتوزيع، 2010 .
14.عبد المنعم السيد علي، "**مدخل في علم الاقتصاد** ، مطبعة جامعة الموصل، 1984
15. عبدالحسين جليل الغالبي،" **استقلالية البنك المركزي الفلسفة والمبادئ وطرق القياس**"
16.عفراء هادي سعيد، **البنك المركزي والإقراض الحكومي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد،2004
17.علي توفيق الصادق واخرون،"**سياسات وادارة اسعار الصرف في الدول العربية** "،صندوق النقد العربي،ابو ضبي،1997 .
18.علي توفيق الصادق واخرون، "**السياسة النقدية في الدول العربية** "، سلسة بحوث ومناقشات حلقات العمل العربي، العدد الثاني، ابو ظبي، 1996
19.عماد محمد العاني: "**سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**"، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطوح ، كلية الادارة واقتصاد ،جامعة بغداد ، 2005 .
20.غسان العياش، **"المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي** " مجلة اتحاد المصارف العربية بيروت ،1998
21.فليح حسن خلف ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر،2001 .
22.لطرش الطاهر، **"تقنيات البنوك**"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
23. مارتا كاستيللو، مارك سوينبورن "**استقلالية البنك المركزي**" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1992 .
24.مايكل ابدجمان، "**الاقتصاد الكلي**"، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
25.محمد عبد الباقر الاعسم،"**السياسة النقدية العراقية بين استقلالية البنك المركزي وتدخلات الارادة السياسية**"، رسالة ماجستير، معهد المعلمين للدراسات العليا- النجف الاشرف، كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية الجامعة الاسلامية في لبنان، 2011
26.محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ،مصر ،ص621 ، 2000
27.محمود محي الدين،" **استقلالية البنوك المركزية**"، مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد الثالث والثلاثون، ابريل ، 2002
28.منصوري زين ،" **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات ، الجزائر– بدون تاريخ نشر www.banquecentrale.gov
29.موفق حسن السيد، علي عبد سلمان، "**استقلالية البنك المركزي العراقي بين المبررات الاقتصادية والتشريع**"، 2013، منشور على موقع الانترنت www.mi6z.net
30. نبيل حشاد، "**استقلالية البنوك المركزية بين التاييد والمعارضة** "، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد1، بيروت ،لبنان ، 1994 .
31.نشرة البنك الدولي لبحوث السياسات،" **تأثير الاستقلالية على نتائج السياسة النقدية**"، المجلد الثالث، العدد5، نوفمبر- ديسمبر، 1992
32.يسرى السامرائي، زكريا الدوري ،**" البنوك المركزية والسياسة النقدية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

33. *Alex Cukierman and others," **Measuring The Independence Of Central Banks Affeects Policy Outcomes**",The Word Bank, Economic Revlew,Vol 6, N03,1999*
34. *Amirul Ahsan and other, **''Determinants of Central Bank Independence and Governance: Problems and Policy Implications''** Ahsan, Skully & Wickramanayake, 2000*
35. *J.B zulu and others "**Monetory and exchange affairs dep ,The role and Independence of central bank central bank technical assistanceto countriesin Transition**" , I.M.f. 1994 .P.110*
36. Daniel West , **''the Effects of Central Bank Independence**", 2007,.
37. *Eijffinger, s., and Keulen, M. V, "**Central Bank Independence in Another Eleven Countries**"; BNL Quarterly Review,No. 192,March 1995*
38. *Eugene F. Brigham And Michael C. Ehrhardt," **Financial Management: Theory And Practice**",10 Th Ed.,Australia, Thomson Learning,2002*
39. *Fischer Stanley "**Central Bank Independence Revisited**" The American Economic Review, May, 1995*
40. *Grilli,V., Masciandaro, D. ,and Tabellini,G. ,"* **Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in the Industrial Countries, Economic policy***", Vol.(6), NO(13), 1991, PP.341-392*
41. *Maria Schaumayer ," **Central Bank Independence in Austria , the Evolving role of Central Bank** ",(editors p. Downes and R. V. Zadeh), Central Banking dep. I.M.F., 1991.*
42. *Mark Swinburne and Marta Castello-Branco,"***Central Bank Independence and Central Bank Factions, in the Evolving Role of Central Banks**, *I.M.F. , Washington , 1991*
43. *N. R. Draper, & Smith "**Applicd Regression Analysis**", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York, M0 hichester, Brisbane, Toronto, Singapore*
44. *Nuran Gokbudak ,"* **Central Bank Independence , the Bundes bank experience and the Central bank of the Republic turkey , (Selected discussion papers)** *C.B.R. of turkey , Ankara , 1997.*
45. Report C. Efforts ,"The **Masstricht Teraty Independence of The central bank ,and Implementing legislation, (Frameworks For monetary Stability"** ,editors T.JBalino and C.cotlarelli ,I.M.F , 1994.
46. ***T**.T Mboweni ," **Governor of south of African Reserve bank**" ,at The Reuters forum lecture ,held in Johannes, on 11 October, 2000.*